

فإنه لا يجوز أن يقال جذا رجاه زيد وجذا زيد بنه
نعم فإنه يجب ذلك فيه لأن الفاعل في جذا أمر كور في
نعم مستتر فجعل ذكر التمييز ونعم كابل له عنده وهذا الاستعمال
أعني جذا الرجل زيد إنما هو عند من لم يجعل إذا فاعله بناء
على أنه صار كالجذر بالتركيب فيخرج عن القاعدة وإنما من
يجعل جاعله فاعله يأتي بعده بالفظه الرجل لأن الفاعل لا يكون إلا
واحدًا وسأله مجرى مجرى بس نحو ساء الرجل زيد وسأله
مثله القوم وإنما لم يجعل من أفعال الهمزة لأنه ربما يستعمل في
استعمال ليس فيقال في الخبر ساء فيانه بمعنى تقيض سرف
بخلاف بس فإنه لا يستعمل إلا في الإغناء قال فاعله التعجب
هما ما أفعال زيد وأفعال رولا بينين الآمن الثاني في الحق
ليس بمعنى فعل وأفعال قول لما فرغ من الصنف العاشر
في الصنف الحادي عشر أعني فعله التعجب وهما فعله من
ضوعان للإغناء التعجب أحدها على مثال ما فعله نحو
ما أحسن زيد والثاني على مثال أفعل بنحو أحسن زيد معناه

تفيد العموم وقد يصر فاعلهما ويصغر بذكر منصوبه وإنما يجب
التفسير لانه يبقى مبهما وإنما هت بالثبوت لأن الرض يحصل بها
فلو عرفت يبقى التعريف ضارعا وعلم ان الضارف الى التعريف باهم
لنفس كالتعريف نحو نعم صاحب المال زيد قال وقد يجوز
للخصوصية نحو قولهم نعم الماهدون **اقول** الحذف انما يجوز
اذا دل عليه وثبته كما في الآية فأنه قال الله تعالى والإرضف
شأنها فعم الماهدون علم ان التقدير نعم الماهدون نحو **قال**
وجذا يجرى مجرى نعد فيقال جذا الرجل زيد وجذا رجاه
وسأله يجرى مجرى بس **اقول** حب اصله حب بضم العين
فادغم ثم ركب مع فاعله وهو التخفيف فصار كالكلمة
الواحدة ومعناه صار محبوا جذا أو أقلم يجعله من أفعال
المدح بل يجعله جاريا مجرى نعم لا متباين بل هو منها ان فاعله لا
لا يكون إلا لأن الفرض أعني الإبهام في المدح يحصل فاعله من
اللبهجات ومنها أنه لا يجمع ولا يؤنث لأنه كالمثال
وله مثال لا يتغير ومنها أنه لا يجب ذكر التفسير بعد الضم
فاعله

195

فاعله